الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/124
10 February 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٠٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/53/620)]

٥٣/١٢٤- النظام الإنساني الدولي الجديد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥١/٧٤ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والقرارات الأخرى ذات الصلة[١] المتعلقة بإقامة نظام إنساني دولي جديد وبتعزيز التعاون الدولي في الميدان الإنساني،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٢] والتقارير السابقة[٣] التي تتضمن تعليقات وآراء الحكومات وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية،

وإذ تضع في اعتبارها الأهمية التي يكتسيها، في هذا السياق، دور منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك، بوجه خاص، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة المنشأ حديثا،

وإذ تلاحظ مع القلق العدد المتزايد من حالات الطوارئ والمشاكل الإنسانية المعقدة،

---

(١) القرارات ٣٦/١٣٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، و ٣٧/٢٠١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، و ٣٨/١٢٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣، و ٤٠/١٢٦ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، و ٤٢/١٢٠ و ٤٢/١٢١ المؤرخان ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، و ٤٣/١٢٩ و ٤٣/١٣٠ المؤرخان ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٥/١٠١ و ٤٥/١٠٢ المؤرخان ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/١٠٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٩/١٧٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

(٢) A/53/486.

(٣) A/37/145، و A/38/450، و A/40/358 و Add.1 و 2، و A/41/472، و A/43/734 و Add.1، و A/45/524، و A/47/352، و A/49/577 و Corr.1، و A/51/454.

وإذ تلاحظ أهمية احترام القواعد والمبادئ المقبولة دوليا، وضرورة تعزيز التشريعات الوطنية والدولية، حسب الاقتضاء، للتصدي للتحديات الإنسانية الفعلية والمحتملة،

وإذ تضع في اعتبارها أنه يمكن توفير استجابة كافية على الوجه الأفضل لحالات الطوارئ عن طريق بناء القدرات المحلية وبناء المؤسسات،

١ - **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لما يقدمه من دعم متواصل للجهود الرامية إلى إقامة نظام إنساني دولي جديد؛

٢ - **تدعو** الحكومات إلى أن تتيح للأمين العام، على أساس طوعي، المعلومات والخبرات المتعلقة بالمشاكل الإنسانية التي تهمها بشكل خاص، من أجل تحديد الفرص المتاحة للعمل في المستقبل؛

٣ - **تهيب** بالحكومات والجهات الفاعلة الأخرى أن تكفل الاحترام الدقيق للقواعد والمبادئ الإنسانية المقبولة، وأن تعزز التشريعات الوطنية والدولية التي تستجيب للمشاكل الإنسانية الفعلية والمحتملة؛

٤ - **تدعو** المكتب المستقل للقضايا الإنسانية إلى تعزيز أنشطته على النحو المبين في تقرير الأمين العام[٢] وفي الوثائق الأخرى ذات الصلة؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يبقى على اتصال بالحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية، بما فيها المكتب المستقل للقضايا الإنسانية، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٥
٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨